



## قرار رقم (1458 / ل إ)

لجنة إدارة مصرف سورية المركزي ،  
بناء على أحكام القانون رقم /23/ لعام 2002 وتعديلاته،  
وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم/208/تاريخ 21/4/1952 وتعديلاته،  
وعلى أحكام القرار 112/ل.إ تاريخ 26/1/2023 وتعديلاته،  
وعلى أحكام القرار رقم 1130/ل.إ تاريخ 20/8/2023 وتعديلاته،  
وعلى توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم (54) تاريخ 22/10/2023، المعتمدة بكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم  
1/14835/ تاريخ 23/10/2023، المتضمنة الموافقة ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ 22/10/2023 على سحب البضائع  
الواصلة إلى الموانئ السورية، وتخليصها بموجب صور وتعهد من المستورد موثق لدى الكاتب بالعدل بإرفاق النسخ  
الأصلية خلال شهر.  
وعلى كتاب مديرية العلاقات الخارجية رقم 7/3474/ص تاريخ 25/10/2023،  
عقدت جلسة بتاريخ 25/10/2023.

### قررت مايلي :

المادة 1- يُسمح للمستورد الذي وصلت مستورداته إلى أحد الموانئ السورية (مينائي طرطوس واللاذقية البحريين) حتى  
تاريخ 22/11/2023، الحصول على كتاب الموافقة من مصرف سورية المركزي على تخليص البضائع الواردة  
وفق أحكام القرار رقم 1130/ل.إ تاريخ 20/8/2023 وتعديلاته، استناداً إلى تقديم صورة عن الفاتورة  
التجارية مرفقة بتعهد موثق أصولاً لدى الكاتب بالعدل يفيد بالتزامه بتقديم النسخة الأصلية من الفاتورة  
للأمانة الجمركية المعنية خلال مهلة شهر من تاريخ التعهد، وذلك استثناءً من أحكام المادتين (2-3) من  
القرار رقم 1130/ل.إ تاريخ 20/8/2023، والتعميم رقم 1/177 تاريخ 3/10/2023، الصادرين عن مصرف  
سورية المركزي.

المادة 2- تلتزم الأمانات الجمركية بإعلام مصرف سورية المركزي دورياً بأسماء المستوردين المخالفين، الذين لم يلتزموا  
بتقديم النسخ الأصلية من الفواتير خلال المهل المحددة بالتعهدات الموقعة من قبلهم، ليقوم مصرف سورية  
المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، وتعميم أسمائهم على شركات الصرافة المعنية بالتمويل، لتقوم  
بالغاء دور التمويل الممنوح لهم فيما يتعلق بالمستوردات التي تم تخليصها بموجب صورة عن الفاتورة  
وإعادة تسجيلهم بدور جديد من تاريخ اليوم التالي لتقديم الفاتورة الأصلية.

المادة 3 - يُبَلِّغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه، ويُعمل به من تاريخه ولغاية 22/11/2023.

دمشق في 25/10/2023

أمين السر العام

محمد القمحه

حاكم مصرف سورية المركزي

الدكتور محمد عصام هزيمة